

هل تستطيع واشنطن تفعيل العقوبات الأميركية على طهران

قراءات قانونية متناقضة تختبر فاعلية الدبلوماسية الأميركية في ردع إيران



استعراض إيراني للقوة الباليستية

هؤلاء يدينون النوايا الفعلية للملياردير الجمهوري الذي يواجه موقفا صعبا للانتخابات الرئاسية المقبلة.

ويشعرون بالقلق من استئناف النشاطات الإيرانية لتخريب اليورانيوم ردا على العقوبات الأميركية. لكن الكثيرين من

ويصعب تطبيقها". ويعترف العديد من المراقبين ومن حلفاء واشنطن بأنه يجب تمديد فرض الحظر على الأسلحة.

عقوبات أميركية على كيانات إيرانية تورطت في هجمات سيبرانية

وكانت وزارة العدل قد أعلنت في وقت سابق عن توجيه اتهامات لخمسة مواطنين صينيين يقيمون في الولايات المتحدة بارتكاب جرائم إلكترونية. وقال جون ديميرن، مساعد وزير العدل الأميركي للأمن القومي، إن القضايا الأخيرة "تبيّن أن أربع دول على الأقل (إيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية) ستسمح للمتسللين باستهداف أفراد وشركات في أنحاء العالم طالما أن هؤلاء المتسللين سيعملون أيضا لحساب حكومات تلك الدول ويجمعون معلومات عن نشاطات حقوق الإنسان ومعارضين وغيرها من المعلومات التي تهم أجهزة المخابرات".

ومهدي فرهادي (34 عاما)، وكلاهما من همدان في إيران، سرقا مئات التيرابايت من البيانات من بينها معلومات مخابرات وبيانات متعلقة بالفضاء وأبحاث علمية غير منشورة و"معلومات نووية غير عسكرية". وذكرت وزارة العدل أن عمليات التسلل التي نفذها المتهمان تمت في بعض الحالات "لحساب إيران" ومن بينها الحالات التي حصل فيها على معلومات عن معارضين أو نشاطات حقوقيين أو زعماء للمعارضة لم يتم الإفصاح عن أسمائهم. وأضافت الوزارة أنه في حالات أخرى باعا البيانات المسروقة لحسابهما في السوق الرقمية السوداء.

واشنطن - قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الخميس، إن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على 47 فردا وكيانا إيرانيا متورطين في شبكة التهديد السيبراني العالمية للنظام الإيراني. وناتى العقوبات الأميركية غداة توجيه مبعوثين أميركيين الأربيع اتهامات لإيرانيين في مزاعم بأنهما على صلة بسلسلة من عمليات الاختراق الإلكتروني في جامعات أميركية وأجنبية ومركز أبحاث مقره واشنطن ومنظمات لا تهدف للربح ومنظمات أخرى. وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان إن هومن حيدرمان (30 عاما)

يستخدم الخيار الأميركي بإعادة تفعيل العقوبات الأميركية على إيران بقراءات قانونية متناقضة، ما يضع الدبلوماسية الأميركية أمام تحدي المضي قدما في طرحها دون موافقة حلفائها. ففي حين تعتبر واشنطن أن من حقها العودة إلى عقوبات ما قبل الاتفاق النووي في 2015، يرى الأوروبيون إضافة إلى روسيا والصين، أن انسحابها منه سحب منها ورقة العودة إلى الوراء.

واشنطن - أكدت واشنطن أن العقوبات الأميركية على إيران سيعاد فرضها بصورة تلقائية الأحد وأن الإدارة الأميركية ستحرص على أن تطبق دول العالم أجمع هذه العقوبات وتحترمها، في موقف يخالفها فيه معظم أعضاء مجلس الأمن الدولي. وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إن "الولايات المتحدة ستفعل ما دأبت على فعله دوما. ستتحمل نصيبها من المسؤولية" مضيفا "سنبتدل كل ما هو ضروري لضمان تطبيق هذه العقوبات واحترامها". وفي 20 أغسطس الماضي لجأ بومبيو إلى إجراء مثير للجدل حين أخطر مجلس الأمن الدولي رسميا بأن الولايات المتحدة فلتت بند "العودة إلى الوضع السابق" (سناج باك) المنصوص عليه في الاتفاق النووي الإيراني والذي يتيح إعادة فرض العقوبات الدولية على طهران بصورة تلقائية بعد مرور 30 يوما من تاريخ التبليغ.

وتنوي إدارة ترامب الاستناد إلى وضعها كبلد "مشارك" في الاتفاق النووي بحجة أن قرار مجلس الأمن الدولي الذي أقر الاتفاق الذي يشمل كل الموقعين الأوائل للنص. وبموجب هذا القرار يمكن لأي من "المشاركين" إدانة أي طرف آخر موقع على الاتفاق "لتقصير واضح في احترام الالتزامات" في إجراء غير مسبوق، يفترض أن يسم بآن يعاد فرض العقوبات الدولية (سناج باك) خلال مهلة ثلاثين يوما، على طهران بعدما رفعت جزئيا لقاء وعودها في المجال النووي. وهذا الإجراء يطبق دون منح إمكانية استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل دول أخرى، مثل روسيا أو الصين. ويقول أنتوني بلينكن، مستشار الأمن القومي



مايك بومبيو
سنبتدل كل ما هو ضروري لضمان تطبيق هذه العقوبات



بهنام بن طالبو
لاحد ينكر أن هذه الاستراتيجية خلافية ويصعب تطبيقها

دعم استقلالية تايوان ورقة واشنطن لمواجهة بكين

اهتمام بالخضوع لحكم بكين. وتايوان ليست دولة معترفا بها في الأمم المتحدة، حيث تهدد بكين بالاجتماع إلى القوة في حال إعلان استقلالها رسميا أو في حال تدخل خارجي، خصوصا من قبل الولايات المتحدة.



وانغ ون بين
سلوك واشنطن بدعم قوى استقلال تايوان الانفصالية

وفي صفقة تعد من الأكبر في السنوات الأخيرة وافقت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخرا على بيع مقاتلات أف - 16 بقيمة ثمانية مليارات دولار لتحديث أسطول الجزيرة المتقدم، كما تطالب الولايات المتحدة بضم تايوان إلى المؤسسات الدولية، بخاصة منظمة الصحة العالمية. وأشارت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في بيان إلى أن قيمة الصفقة يمكن أن تصل إلى 62 مليار دولار، وتشمل 90 مقاتلة، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء منها حتى العام 2026. وتايوان لديها أصلا أسطول من مقاتلات أف - 16 اشترته من الولايات المتحدة في 1992، لكن العقد الجديد سيتيح للجزيرة الحصول على مقاتلات أكثر حداثة ومجهزة بتكنولوجيا وأسلحة متطورة. وقالت الصين الشهر الماضي إنها ستفرض عقوبات على شركة لوكهيد مارتن الأميركية المصنعة للطائرات لبيعها أسلحة لتايوان. ويثير إجراء الصين وأيضا الولايات المتحدة تدريبات عسكرية متكررة في المنطقة المخاوف من اشتعال صراع.

شبهات بتحويل الصومال أموالا لتجار سلاح وجهاديين

التقرير أن شركتي أمل إكسبريس وإيفتين إكسبريس اللتين تعملان انطلاقا من الصومال هما اللتان اجرتا التحويلات التي استخدمت تركيبات مختلفة من اسمه واسم الشهرة الخاص به. ولم يتوصل التقرير إلى أي تعاملات حولت فيها الشركتان الأخرى "ذهب شل" و"تاج" أموالا لأفراد خاضعين لعقوبات. غير أنه أشار إلى تحويلات أجراها أفراد من خلالهما باستخدام أسماء وأرقام متعددة فيما يمثل مخالفة للقانون الصومالي. وباستثناء الحيشي، الخاضع الوحيد للعقوبات الأميركية، تم تحديد هوية ثلاثة آخرين تظهر أسمائهم في التعاملات المشبوهة باعتبارهم تجار سلاح تحوم حولهم الشبهات في تقارير من جانب خبراء الأمم المتحدة.

ولا توجد حسابات مصرفية سوى لعدد قليل من الصوماليين. وتدير شركات الحوالات المالية نشاطا حيويا للاقتصاد ولتوصيل المساعدات الإنسانية. وقال جاي بهادور، الرئيس السابق للجنة خبراء الأمم المتحدة الذي وضع التقرير، إن قطع الصلات بين الشركات والنظام المصرفي ليس هو الحل. وأضاف "استبعاد الشركات من الخدمات المصرفية الدولية سينكل بالأسر التي تعتمد عليها ويدفع أصحاب التدفقات المالية إلى العمل في الخفاء". لكنه قال إن على الشركات أن تضمن اتباع وكلائها لقوانين مكافحة غسل الأموال، وإن على السلطات الصومالية أن تعمل على تحسين إنفاذ هذه القوانين. وتابع "عدد العاملين في الهيئات التنظيمية المالية في الصومال ليس كافيا وليس لديهم الموارد اللازمة ولا تتفق فيهم المؤسسات المالية المحلية". وصرح عبدالرحمن عبدالله، محافظ البنك المركزي الصومالي، بأن التعاون مع المؤسسات المالية يتحسن. وأضاف أن الصومال يعمل مع البنك الدولي على تطوير بطاقة هوية وطنية.

أمنية وعمليات البحث في قواعد البيانات. وحصد التقرير 176 عملية خلال السنوات الست الأخيرة، وقال إنها مرتبطة في ما يبدو بتجار سلاح تحوم حولهم الشبهات في الصومال واليمن. وكان ما يقرب من ثلثي التحويلات يزيد حجم كل منها عن العشرة آلاف دولار، وهو المستوى الذي يجب عنده إبلاغ السلطات التنظيمية تلقائيا. وقال التقرير إن من هذه التحويلات علبتين تقديريان إجمالا من 40 ألف دولار إلى أرقام هوائف لها صلة بسيف عبد الرب سالم الحيشي بعد أن فرضت عليه وزارة الخزانة الأميركية عقوبات في 2017 لاتهامه بتزويد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن بالسلاح والدعم المالي. وذكر

قواعد الشفافية الدولية ومكافحة غسل الأموال. وسُئل بنك الصومال المصرفي الذي ينظم عمل شركات تحويل الأموال عن التقرير، فقال إنه لا علم له بالتحويلات لكنه سيحقق في الأمر وإنه يحزن بصفة عامة تقديرا في مكافحة تمويل الإرهاب.

مقدشو - أوضح تقرير نشر حديثا أن شركات الحوالة الصومالية أجرت في السنوات الأخيرة تحويلات شملت أكثر من 3.7 مليون دولار نقدا بين مهربي سلاح تحوم حولهم الشبهات بما في ذلك يمني خاضع لعقوبات أميركية بسبب صلاته بمتشددين. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الاكتشافات التي توصلت إليها المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى تعقيد المحاولات التي تبذلها شركات الحوالة الصومالية للاستمرار في الحصول على الخدمات المصرفية العالمية. ورغم أن هذه الشركات تمثل شريان حياة للملايين وسط الفوضى التي تعيشها هذه الدولة الواقعة في القرن الأفريقي، فإن عددا قليلا من البنوك يقبل التعامل معها بسبب خطر التعارض مع



ازدهار تجارة السلاح يعزز شوكة الجهاديين